مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية | المجلد 06/ العـــدد02 (2022)، ص ص 811-840

الجالية الايطالية بتونس بين اللجوء إلى ليبيا وإكراهات الوضعية القانونية الجديدة: 1943 – 1947

The Italian community in Tunisia between asylum in Libya and the constraints of the new legal situation: 1943-1947

بلال سعودي*
كلية الآداب و العلوم الإنسانية بسوسة (تونس)
mahfbilel@gmail.com

تاريخ الاستلام: 21/.05./.2022 **تاريخ القبول: 14/.07./.2022**

الملخص: يتناول هذا المقال التغير الحاصل في مستوى حضور العناصر الإيطالية بتونس ابان الفترة الاستعمارية: من حضور فعلي و مميز إلى مجرد عناصر مهمشة تسعى جاهدة للجوء إلى ليبيا خاصة بعد 10 جوان 1940 تاريخ الغاء سلطة الحماية العمل باتفاقية 28 سبتمبر 1896 . و عليه فقد كان لزاما اعتماد مقاربة تاريخية – قانونية حتى نتمكن من فهم كيفية تطور أوضاع الجالية الإيطالية بتونس خاصة خلال الفترة الممتدة بين 1943-1947 و الوقوف على طبيعة خروج عدد هام منهم إلى ليبيا (المستعمرة الإيطالية المجاورة) : هل هي مجرد عملية هجرة أم تهجير؟

الكلمات المفاتيح: الجالية الإيطالية ، الهجرة ، اللجوء ،المتجنسين، اتفاقية، ليبيا

This article deals with the change in the level of presence of Italian elements in Tunisia during the colonial period: from an actual and distinguished presence to mere marginalized elements striving to seek refuge in Libya, especially after June 10, 1940, the date of the abolition of the protection authority in the work of the September 28, 1896 agreement. Accordingly, it was necessary to adopt a historical-legal approach in order to be able to understand how the conditions of the Italian community in Tunisia developed, especially during the period between 1943-1947, and to identify the nature of the departure of a significant number of them to Libya (the neighboring Italian colony): is it just an immigration process or displacement?

Keywords: the Italian community, immigration, asylum, naturalized people, agreement, Libya

1. مقدمة

إن الدارس لوضعيّة الجاليات الأوروبية المستقرة في تونس خلال الفترة الاستعمارية يلاحظ مكانة مميزة للجماعة الايطالية ضمن الأوروبيين الذين توافدوا على التراب التونسي. وقد يتبادر لأذهان الدارسين أن هذه الوضعيّة مردّها الثقل الديموغرافي والاقتصادي لهذه العناصر غير أنه في الحقيقة هناك ركيزة قانونيّة متمثلة في مجمل الاتفاقيات التي أبرم جلها أواخر القرن XIX والتي شكّلت خير سند للحضور الايطالي بهذا البلد وبإنهاء العمل بها "أفل نجم" هذه الجالية بتونس و تقهقر دورها فانطلق موسم الهجرة والتهجير في اتجاهات متنوعة ولعلّ ليبيا كانت أهم هذه الوجهات وهو ما يدفعنا إلى التساؤل حول أسباب خروج هذه العناصر: هل هو هروب من الوضع الجديد في تونس أم هو نتيجة لإغراءات المستعمرة الايطالية المجاورة؟ إلى أي مدى يعدّ إلغاء اتفاقيّة 1896 بين فرنسا وايطاليا إعلانا رسميا عن بداية خريف الجالية الايطالية بتونس؟ هل نجحت مختلف الأطراف المتدخّلة في طي صفحة الحضور الايطالي بتونس أم لازال الحضور الأوروبي عامة والايطالي خاصة من ضمن قضايا التاريخ الراهن[1]؟

2.الحضور الايطالي بتونس قبيل الحرب العالمية الثانية

1.2حضور مميّز خاصة على المستوى الديمغرافي

مثلت ظاهرة الهجرة الايطالية إلى تونس أثناء الاحتلال الفرنسي حدثا هاما، استقطب كتابات دعاة الاستعمار التوطيني الفرنسي. وسبقت هذه الظاهرة مرحلة الاستعمار المباشر الفرنسي. فهي لم تكن وليدة السياسة الاستعمارية الفرنسية وإنما كانت نتاجا لتأزم الأوضاع الداخلية لقسم كبير من سكان جنوب ايطاليا. أما عن مراحل هذه الهجرة الإيطالية فيمكن تقسيمها إلى عدّة مراحل كبرى:

المرحلة الأولى: وهي التي أعقبت إصلاحات خير الدين وامتدت إلى ما بعد انتصاب الحماية الفرنسية. ونستطيع تحديدها زمنيا بين سنة 1876 وسنة 1891 وهي تمثل مرحلة بداية تدفق المهاجرين الايطاليين فبين سنة 1876 و1880 دخل الايالة التونسية 1898 شخصا وبين 1881 و1889 قدم حوالي 9553 إيطاليا، فبلغ إذن، عدد القادمين إلى تونس خلال هذه المرحلة حوالي 11451 شخصا لذلك تعتبر هذه المرحلة بداية لتدفق المهاجرين الايطاليين خاصة الآتين من صقلية.

المرحلة الثانية: امتدت هذه المرحلة بين 1892 وبداية القرن XXI وهي تمثل قمة، تيارات الهجرة الايطالية إلى تونس وقد كان أغلب المهاجرين من المزارعين والعمال الصقليين الفارين من البؤس. وتوافق بداية هذه المرحلة الاضطرابات الاجتماعية الحادة التي مرّت بها صقلية وازدادت سرعة هذا التيار بعد توقيع معاهدة 1896 بين تونس وايطاليا والتي منحت

امتيازات للإيطاليين فمر عددهم في تونس مـــن 21 ألف نسمة سنة 1891 إلى 55 ألف سنة 1896 ومن 71 ألف سنة 1901 إلى 81 ألف سنة 1906[2].

المرحلة الثالثة: امتدت من بداية القرن العشرين إلى نهاية الحرب الأولى وتميزت بتراجع توافد الايطاليين، وذلك لتحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في جزيرة صقلية التي كانت تمثل المصدر الكبير للهجرة الايطالية إلى تونس. أضف الى ذلك أن أغلب المهاجرين الايطاليين غيروا وجهتهم نحو القارة الأمريكية حيث الأجر مرتفع والفرص أكبر لتكوين الثروة. ولم يعد البعض منهم يفكر في الهجرة إلى تونس خاصة بعد احتلال ليبيا سنة 1911 واحتلال أثيوبيا. منجهة أخرى فإن البلاد التونسية لم تعد في حاجة إلى اليد العاملة نظرا إلى تراجع نشاط الأشغال العامة وتزايد عدد العمال فقد قلت فرص العمل إضافة إلى أن الربح الذي توفره زراعة الكروم في تونس كان قليلا.أخيرا فإن السلط الفرنسية القلقة من تزايد عدد الايطاليين الذي تجاوز عدد جاليتها سارعت بشتى الوسائل لوضع حد لهذه الوضعية. لمجمل هذه الأسباب تقلص عدد الوافدين من إيطاليا وأصبح عدد المغادرين يفوق عدد القادمين لذلك انخفض عددهم من 88.882 نسمة سنة1911[3] إلى 84.799 نسمة سنة 1921 [وابتداء من هذه المرحلة سوف يلعب الفائض الطبيعي دورا في التزايد الديمغرافي للسكان الايطاليين].

عموما إن المتتبع لمختلف المصادر والإحصائيات الرّسميّة للجاليات الأوروبيّة بتونس يقف على تباين الأهمية العددية لمختلف العناصر المكونة لهذا المجتمع الاستعماري وهو ما تؤكده النشرة الإحصائية للبلاد التونسية: (Annuaire statistique de la Tunisie 1940 1946) والتي تعدّ مصدرا في غاية الأهميّة [4] . في هذا السياق تبرز لنا بعض الأرقام الواردة بهذا المصدر باعتبارها منطلقا للبحث في طبيعة الحضور الإيطالي بتونس.

عموما يمكن أن نستنتج الأهمية العددية للعناصر الايطالية بالبلاد التونسيّة سنة 1936 [6] والتي كانت في حدود 94289 نسمة مع تركز واضح في بعض المناطق ففي مدينة تونس حوالي 49878، بنزرت 7787، قرمبالية 3859، سوسة (وكانت المهدية كمراقبة مدينة تابعة لها إلى حدود 30 أكتوبر 1941) 3614 [7] من جهة أخرى فإن تتبع التّطور العددي لهذه الجاليات الأوروبيّة حسب المراقبات المدنية يكشف لنا عن مسارات متنوعة إذ شهد بعضها نموا خلال هذه الفترة المدروسة – مثال مراقبات تونس، قرمبالية – في المقابل عرفت بعض المراقبات الأخرى تراجعا مثال الكاف (1078-) قفصة (618 -)[8] وهو أمر مرتبط بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن الأوضاع الأمنية فالمناطق الحدودية صارت غير آمنة في نظرهم خاصة بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية وبالتالي فقد فضلوا التحول نحو المدن الساحلية والاستقرار ضمن تجمعات كبرى للجاليات الأوروبيّة (مثال مدينة تونس، قرمبالية، بنزرت ...) في ذات السياق نلاحظ انخفاضا في عدد العناصر الايطالية خلال إحصاء 1946 حيث مر العدد من 94289 نسمة سنة 1936 إلى 84935 سنة 1946[9] وذلك لعدة أسباب لعل أهمها: ظروف الحرب ، فضلا عن توقف تيارات الهجرة الوافدة من صقلية وجنوب إيطاليا من جهة أخرى يعد التجنيس بصفته مشروعا فرنسيا السبب الأساسي في التراجع العددي لهذه الجالية وهو ما يكشفه هذه الرسم البياني:

رسم بياني رقم 1: تطور عدد المتجنسين الايطالين والمالطيين بين 1891-1946[10]

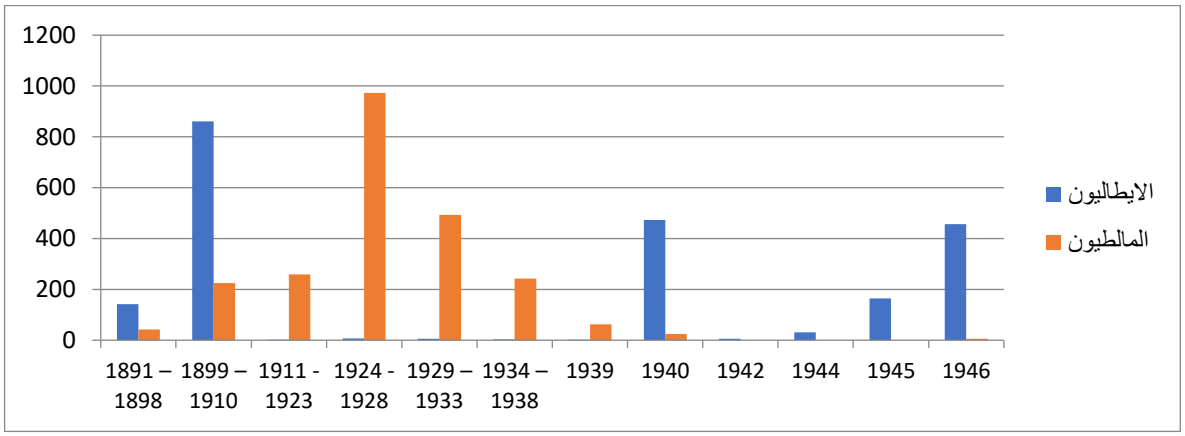

مما تقدّم يمكن أن نستنتج أن هذا المشروع كان يستهدف بالأساس الجالية الايطالية (20697 من مجموع 34397 متجنس) التي تعاملت مع الموضوع ببراغماتية بحتة (أي وفق ما يخدم مصالحها: المحافظة على ممتلكاتهم وظائفهم ...) من جهته تحدث الأستاذ "حبيب الكزدغلي" عن أهمية عدد اللاجئين الإيطاليين خصوصا اليهود من ليبيا إلى تونس خلال الفترة 1942-1943 إذ تجاوز العدد 130 نفرا يوميا، وعليه فقد تم تركيز جهاز استقبال ورقابة في بنقردان[11] علما وأن جل الوافدين هم من النساء والأطفال والشيوخ[12] ذوي الدخل المحدود[13] . مهما يكن من الأمر لقد ظلت الجالية الايطالية خلال النصف الأول من الأربعينات ذات وزن هام خاصة وأن دراسة التركيبة العمريّة لهذه العناصر تكشف لنا عن مجتمع شاب: الأطفال 0-14 سنة:21160، الشباب والكهول: 15-60 سنة: 50579 نسمة، الشيوخ: 60 سنة فما فوق: 10196 نسمة[14] وهو ما

يجعلنا نستنتج أننا إزاء قوة عمل مهمة رغم أنها ضعيفة التكوين في معظمها مما تقدم يمكن أن نخلص إلى أن الجالية الايطالية مهمة عدديا وهي تعد أحد أهم ركائز الحضور الديمغرافي الأوروبي بتونس والمنافس الأول للجالية الفرنسية[15] وهو ما ينفيه المؤرخ الإيطالي رومان رينيرو: Romain Rainerero [16]. عموما لقد مهدت لهذا الحضور جملة من الاتفاقيات جعلت من هذه الجالية تحافظ على توازنها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية تاريخ إيقاف العمل بهذه المعاهدات وبداية "خريف" الجالية الايطالية.

2.2 الأسس القانونيّة المنظمة لطبيعة الحضور الايطالي بتونس

يؤكد بعض الدارسين للحضور الايطالي بتونس على الوزن الديمغرافي أو الاقتصادي متغافلين بذلك عن أهميّة الدعامة القانونية التي تعدّ اللّبنة الأولى لهذا الحضور الأجنبي في تونس بصفة عامة لذلك وجب علينا دراسة مختلف هذه الاتفاقيات حتى نتمكن من تحديد طبيعة هذا الحضور: مهاجرين؟ أجانب؟ أم لاجئين؟

1.2.2 اتفاقية 8 سبتمبر 1868:

تم توقيعها بين الباي والحكومة الإيطالية لمدة 28 سنة، مكنت هذه الاتفاقية العناصر الإيطالية من حق الملكية و حرية ممارسة التجارة وعديد المهن الأخرى، فضلا عن حرية الممارسات الدينية والمساواة أمام القانون مع التونسيين. وتحصلت العناصر الإيطالية بموجب هذا الاتفاق على عدّة مكاسب: بناء مدارس إيطالية، إنشاء مكاتب للبريد؛ فضلا عن المكاسب الاقتصاديّة: مثل شراء عديد العقارات[17] والقيام بعديد المشاريع (مثال معاصر الزيتون...). من جهتهم استغل القناصل الايطاليون هذه الوضعيّة وتمكنوا من تحقيق عديد الامتيازات من ذلك المشروع الذي تحصلت عليه شركة روباتينو: compagnie Rubattino لشراء خط سكك الحديد تونس- حلق الواد. عموما كان لهذهالاتفاقية دور حافز للعناصر الايطالية للقدوم إلى تونس والاستقرار بها خاصة من جزيرة صقلية (بين 4000 و5000 عنصر في أواسط XIX [18]) إذ منحتهم حق استغلال المياه التونسية دون طلب ترخيص مسبق.ولاشك أن العناصر الايطالية قد تمكنت عبر هذه الاتفاقية من لعب دور هاما في خلق ديناميكية اقتصادية فضلا عن دورها الثقافي فقد مثلت جسرا للمثاقفة بين الضفة الشمالية للمتوسط وتلك المدن الساحلية بتونس. لذلك لم يعترف الايطاليون بنظام الحماية الفرنسية بتونس و اعتبروها عملية "اغتصاب" لحقوقهم التاريخية في هذا البلد. وعليه يجب الانتظار إلى حدود سنة 1896 حتى يتم إمضاء اتفاقية أعادت الأمل للإيطاليينفي استمرار وضعية ما قبل انتصاب الحماية الفرنسية. ففيم تتمثل اتفاقية 1896؟ وكيف انعكست على أوضاع العناصر الإيطالية بتونس؟

2.2.2 اتفاقية 28 سبتمبر 1896

هو اتفاق فرنسي – ايطالي: إذ سعت فرنسا –عبر سلسلة من الحملات الديبلوماسية –لكسب الدعم الدولي وإرساء وضعية جديدة تتحصل بموجبها فرنسا على مكانة مميّزة بتونس[19] . وتم إمضاء هذه الاتفاقية في فترة صعبة جدا بالنسبة إلى إيطاليا (هزيمتها في أثيوبيا في معركة أدوا: Adoua 1 مارس 1896، صعوبة وضعها الاقتصادي[20]...) إجمالا لقد نصت الاتفاقية على اعتراف الايطاليين بنظام الحماية الفرنسي بتونس مقابل المحافظة على امتيازاتهم : ففي مجال القضاء سمح لهم باللجوء للقضاء الفرنسي (خاصة القضايا الاجرامية). من جهة أخرى فقد منح أصحاب المهن الحرّة (الأطباء والصيادلة الحاصلين على الشهائد من الكليات الايطالية) الحق في ممارسة مهنتهم في تونس فضلا عن إمكانية فتح المدارس[21] وإنشاء الجمعيات وإصدار الصحف وسمح للعناصر الإيطالية أيضا بالتبعية للقنصلية الإيطالية لكن قانون الأجانب الصادر سنة 1898 أجبرهم على الخضوع للقضاء الفرنسي. وصدر في أفريل 1898 مرسوم يفرض على كل "أجنبي" أن يعلن قدومه و إقامته و يقوم بعملية التسجيل وهو ما سيعوض لاحقا (في 11جوان 1940) ببطاقة هوية. اتفق الطرفان على أن تكون هذه الاتفاقية صالحة لتسع سنوات (أي الي حدود 1905) لكن لم يقع إلغاؤها في تلك السنة لأن فرنسا منشغلة باحتلال المغرب. لذلك يجب الانتظار إلى نهاية الحرب العالمية الثانية[22] التي مثلت إطارا ملائما لإلغائها[23] ووضع حدّ "لطلينة " الايالة التونسية...[24].

3.2.2 اتفاقية 7 جانفي 1935

تم امضاء هذه الاتفاقية من طرف"بيار لافال" P.Laval " و"موسوليني". وقد وردت في شكل تعديل للمسار ومنح مزيد من الضمانات للجالية الايطالية لما فقدته في 1919 والعودة لما تم الاتفاق حوله في 26 أفريل 1915 الذي ينص في البند 13 على إمكانية تمديد الحدود الترابية للمستعمرات الايطالية. وفي ما يتعلق بملف التجنيس أكدت الاتفاقية على وجود مرحلتين:

- الأولى من 1945– 1965: الايطاليون الذين سيولدون في تونس لهم حرية اختيار الجنسية.
- الثانية تمتد بعد 1965: يتم حمل الجنسية الفرنسية بصفة آلية[25].

عموما لقد كانت هذه الاتفاقية محل خلاف بين العناصر الإيطالية بين مؤيد ومعارض لها[26]. من الجانب الفرنسي أثارت اتفاقية 1935 العديد من الانتقادات باعتبارها لم تعترف صراحة بالهيمنة الفرنسية فضلا عن ذلك نلاحظ "مكيافلية الخطاب" الايطالي الذي ادعى أنه يمكن تطبيق قوانين الجنسية الفرنسية على الايطاليين ابتداء من 1965 باعتبار أن المسألة تتطلب هيمنة جليّة وفي الحقيقة كانت ايطاليا تسعى إلى ربح الوقت وتفترض أن الأوضاع في تونس ستتغيّر في اتجاه الاستقلال وهو ما يعني عدم تطبيق هذه الاتفاقية.

3. الجالية الايطالية بعد هزيمة دول المحور: مرحلة التقهقر

يبدو أن العلاقات الفرنسية– الايطالية المتوترة منذ زمن بتونس بعيد بسبب التنافس الديمغرافي والاقتصادي قد ازدادت تعقيدا خاصة إثر هزيمة دول المحور التي كانت بمثابة الإعلان الضمني عن فوز الجالية الفرنسية في صراعها ضد الجالية الايطالية وبداية فصل جديد من العلاقات الفرنسية الإيطالية التي تميزت بالتوتر وسعى الأولى للانتقام من الثانية على خلفية أحداث الحرب العالمية الثانية. و لقد طرحت فترة ما بعد تحريرتونس من قوات المحور عدة قضايا أبرزها:

1.3 مساجين الحرب الايطاليين

بمجرد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية، وهي هزيمة انطلقت من تونس في نوفمبر 1942، نزلت القوات الحليفة بالمغرب الأقصى والجزائر بقيادة الجنرال الأمريكي "ايزنهاور" في إطار عملية "تورش" التي مكنت من محاصرة قوات المحور واستسلامها في تونس في ماي 1943 وفتح جبهة جنوبيّة أفضت إلى استسلام ايطاليا في سبتمبر 1943. وقد وصفت غاليا لاكور في مذكراتها المنشورة الجو السائد لدى الأوروبيين بسوسة" إن دخول الولايات المتحدة الأمريكية بعث فرحة عارمة في صفوف الجالية الفرنسية وقد اعتبرها البعض بمثابة المنقذ نظرا إلى أهمية العتاد العسكري الذي تمتلكه وإلى خبرة جنودها، وعليه فقد اعتبر البعض أن دخول الولايات المتحدة إلى جانب الحلفاء هو بمثابة القضاء على أي أمل لتواصل تواجد قوات المحور بتونس[27]. منذ هذا التاريخ انطلقت فرنسا في تصفية حسابها مع من اعتبرتهم " أعداء وخونة " فقد تم سجن عدد هام من الايطاليين لاسيما الجنود و تذكر لنا وثيقة بتاريخ 28 ماي 1943 أن بعض هؤلاء الجنود تمّ إطلاق سراحهم في فترة لاحقة بفضل القوات الانجليزية[28] و من بينهم "رانريأجينيوRANIERI EUGENIO"، بافيا ألفرادوPAVIA Alferedo وفي وثيقة أخرى غير مرقمة بتاريخ 26 نوفمبر 1946 عبر الايطاليون عن أملهم في إطلاق سراح مساجينهم من طرف القوات الانجليزيّة مثلما اتفق عليه بخصوص قدماء المساجين الليبيين[29].

1.1.3 سجناء قوات المحور:

لقد كان لانتصار قوات الحلفاء الأثر العميق في صفوف العناصر الأوروبية الموالية لها[30] علما وأن كل مدينة تونسية تحرر كانت تبعث شعورا متضاربا فهي أمل جديد بالنسبة إلى أنصار قوات الحلفاء وهي بداية النهاية في عيون أنصار قوات المحور[31] خاصة في ظل تنامي عدد الجنود الأسرى إذ تحدثت بعض السرديات عن 290.000 سجينا[32] خلال الحملة على تونس. وهو رقم قد يبدو واقعيا خاصة إذا ما اطلعنا على ما تذكره المصادر التاريخية التي أكدت أن عدد جنود دول المحور الذين ألقي عليهم القبض سنة 1943 بلغ حوالي 287000 جنديا من بينهم 26 قائدا، ظل منهم بتونس حوالي 11000 سجينا فرضت عليهم أعمال إجبارية لإعادة بناء الاقتصاد وتجاوز خسائر الحرب. في هذا الإطار تجدر الإشارة الا أنه مباشرة بعد تحرير تونس من قوات المحور قررت الحكومة الفرنسيّة سجن كل شخص اعتبر خطيرا بالنسبة إلى فرنسا وأمنها خاصة

أولئك الذين قاموا بالتنسيق مع حكومة فيشي وحملوا السلاح مع قوات المحور لاسيما من أتباع إيطاليا (عددهم 11000 يمثلون حوالي 3.83% من مجموع السجناء) الذين وضعوا تحت رقابة قوات الأمن العام بقيادة "ليبي " Lupuy وقد منع التواصل معهم حيث أصدرت الإقامة العامة مذكرات تمنع أي احتكاك بهؤلاء السجناء الذين كلفوا بأعمال وسط المدينة لكن ذلك لم يمنع أبدا بعض النساء – لم تحدّد الجرائد في تلك الفترة جنسيتهم – من التواصل مع بعض هؤلاء الجنود بل أن بعضهم أمن عملية فرار هؤلاء المساجين نحو بلدانهم الأصلية بتوفير ملاذ مؤقت قبل رحيلهم مثال "Guido fabri" قويد فابري المولود في 23 سبتمبر 1921 بقاليريا في ايطاليا الذي فر في شهر ماي 1945 ولم يتم إرجاعه إلا في جويلية 1946 حيث اختبأ لدى الأنسة « Aurora Pizzardi » أوروراربيزاردي 28 نهج باب الجديد في وسط تونس[33].

لقد بلغ عدد الجنود الذين تمّ القاء القبض عليهم في سنة 1943 في شمال إفريقيا 287.000 جنديا لم يترك منهم الحلفاء في 1944 سوى 152.000 جنديا[34] فقد تمّ تقسيمهم بين قوات الحلفاء: 72.000 تحت تصرف الأمريكيين. 40.000 تحت تصرف بريطانيا 40.000 تحت تصرف فرنسا و لم يترك منهم في تونس إلا حوالي 11000 جنديا اما البقية فقد تم ترحيلهم نحو الجزائر والمغرب بتعلة أنهم يمثلون خطرا على الدفاع الوطني والأمن العام[35]. و لكن لا يجب الوثوق دائما بهذه الأرقام لأنه وفي إطار "حرب الأعداد" يبدو أنه وقع التضخيم في عدد الجنود المساجين خاصة الايطاليين الذين تتحدث بعض الإحصائيات عن أن عددهم بين ماي 1943 وأكتوبر 1944 حوالي 1500[36] في المقابل فإن تقريرا صادر في 15 أكتوبر 1944 يتحدث عن 1183 سجينا ولا يذكر 1500 مثلما ذكر سابقا.في هذا الإطار تجدر الإشارة أنه من ضمن 1183 سجينا تم إحصاؤهم سنة 1945 نجد 103 امرأة من بينهن 18 يهودية مثال Levi di leane التي كانت مسؤولة عن الأمن العسكري الايطالي. عموما تم توزيع هؤلاء المساجين الايطاليين 1183 وحوالي 9500 ألماني على مراكز في كامل تراب الإيالة.

في البداية وزع المساجين من الجنود الايطاليين على معسكرين الأول في قفصة الجنوبية والثاني في صواف ولاية زغوان، ثم وعلى إثر تدخل قنصل سويسرا الذي أصبح المسؤول على شؤون الجالية الايطالية تم نقل جميع المساجين الرجال الايطاليين إلى مارث أما النساء فتم تحويلهن إلى قمرت علما وأن جزءا من هؤلاء المساجين نقلوا إلى مكان قريب من مدينة قليبية[37] أما المساجين من الجنود الألمان فتمّ توزيعهم على عديد المراكز للعمل الإجباري في بنزرت، منزل بورقيبة، قرمبالية، سليانة، جرزونة، القيروان، سوسة، صفاقس، قليبية.

2.1.3 ظروف إيقاف المساجين وتشغيلهم

لاشك أن ظروف السجن كانت سيئة للغاية وهو ما نستشفه من خلال بعض الشهادات التي تتحدث عن ظروف قاسية جدا فالسجين "لم يكن يتحصل طيلة أيام إلا على حفنة تمر، قليل من الخبز، قليل

من الماء إن وجد علما وأنه كان يقدم لهم في أواني من البلاستيك أعدت سابقا لحمل البنزين"[38] وتحدث البعض أيضا عن تعرضهم للضرب وشتى أنواع الإهانة[39] أثناء عملية نقلهم من مركز إلى آخر. وعموما كانت الأوضاع متباينة فهي مقبولة في سجن قمرت وسيئة في صواف وهو ما تؤكده هذه الوثيقة الأرشيفيّة التي تناولت الثلاثي الأول لسنة 1945 [40].

جدول رقم 2: حول نصيب المساجين من المواد الغذائية:

نصيب كل سجين	سجن قمرت	سجن مارث	سجن قليبية	سجن صواف
الخبز (في اليوم)	0.510 كلغ	0.270	0.290	0.255
القهوة (شهر)	0.350 كلغ	0.300		0.138
الزيت (شهر)	1.500 لتر	11	700	1.440
الخضر (اليوم)	0.425 كلغ	0.235	0.540	
اللّحم (الأسبوع)	0.265 كلغ	0.238	0.236	
غلال (مصروف يومي)	11 فرنك	12.30 فرنك	9.50 فرنك	فرنك

مما تقدم يمكن أن نستنتج أن أوضاع السجناء في قمرت كانت جيدة فنصيبهم من الخبز يعد وفيرا فضلا عن القهوة والزيت وحتى الخمور ويتحصلون كذلك على نصيب من اللحم لذلك تتجاوز تكلفة السجين غذائيا 27.90 فرنك في المقابل نجدها في حدود 14.90 فرنك بالنسبة إلى السجين في صواف. وتعد الوضعية جيّدة بالنسبة إلى مارث إذ تصل هذه التكلفة لـ24.40 فرنك وهي في حدود 26.60 فرنك بالنسبة إلى السجين بقليبية. وقد أشارت مراسلة من الحكومة الايطالية إلى ممثل الحكومة الفرنسيّة أن سجناء صواف وقفصة الجنوبيّة قبل نقلهم إلى مارث اشتكوا من غياب حفظ الصحة والنظافة فضلا عن نقص في التغذية و الأدوية و اللباس[41].

لقد التجأت القوات الاستعمارية في تونس بين 1943 و1945 إلى تشغيل سجناء قوات المحور وذلك في مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك من أجل إعادة الاعمار وتدعيم الاقتصاد التونسي[42] وبسبب حاجتها الي اليد العاملة المختصة وعليه، فقد بلغ عدد المساجين الذين تم تشغيلهم حوالي 7000 من ضمن 10700 سجين وهم يتوزعون كالتالي: 4000 في القطاع الفلاحي و1000 في القطاع الصناعي و2000 في مجال الخدمات العمومية[43] .

عموما ورغم ما يتسبب فيه هؤلاء المساجين من مشاكل (اعتداءات، محاولات، فرار...) فهم مهمون جدا لا فقط في القطاع العام بل كذلك في مستوى القطاع الخاص مثل قطاع الطباعة في المقابل فإن الإقامة العامة لا تتردد في طرد بعض هؤلاء المساجين من تونس في اتجاه الجزائر وهو قرار طال كل من مثل مصدر إزعاج أو خطر بالنسبة إلى السلطة وأمن

الفرنسيين بتونس[44]. تؤكد بعض المصادر أن السجناء الايطاليين لم يقبلوا بهذه الأعمال والدليل تسجيل عديد حالات الفرار والاحتجاج بل إن الكثير منهم عرض على المحكمة العسكرية بتونس. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن هناك طلبا متزايدا على هؤلاء المساجين بصفتهم يد عاملة لدى الخواص وكذلك في القطاع العمومي حيث تؤكد المصادر احتجاج المقيم العام ماست على قرار إرسال حوالي 1000 سجين ألماني (500 يد عاملة، 250 عامل في الحديد، 150 قطاع البناء و100 في التجارة) في الوقت الذي كان ينتظر قدوم ما بين 2000 و3000 سجينا وذلك للحاجة الماسة إليهم في إطار إعادة البناء والإعمار نظرا إلى التخريب الذي طال الاقتصاد والمباني التونسية خلال الحرب العالمية الثانية[45]. لقد تسبب تشغيل هؤلاء الجنود المساجين حسب البعض في مشكل البطالة بالنسبة إلى المحليين غير أن رد الإدارة الاستعمارية لم يتأخر فقد أعلنت أن اللجوء إلى هؤلاء المساجين هو ظرفي ولا يمكن أن يؤثر بأي حال من الأحوال على سوق التشغيل المحلي[46] من جهة أخرى يجدر التنبيه إلى أن هؤلاء المساجين – العمال هم مصدر دخل هام بالنسبة إلى الحكومة الفرنسيّة فالعامل يتقاضى في اليوم بين 56 و60 فرنك لكن الدولة تطالب المشغلين بدفع ضريبة للخزينة تتراوح بين 80 و112 فرنك في اليوم[47] على كل عامل.

3.1.3 طرد المساجين الايطاليين

سارعت قوات الاحتلال في التخلص من عديد المساجين الذين اعتبروا غير مرغوب فيهم بطرد العديد منهم نحو الجزائر. والحقيقة أن مسألة طرد هؤلاء المساجين كانت في شكل دعوة من طرف النقابة العامة للعمال والحزب الاجتماعي والحزب الراديكالي ... الذين تدخلوا لدى الكاتب العام للحكومة للمطالبة بترحيل هؤلاء "الفاشيين وكل عملاء المحور" من جهة أخرى طالب بوزنكات Bouzanquet [48]: بإلغاء مراكز الاحتجاز وطرد هؤلاء الذين يمثلون في نهاية المطاف الوجه الايطالي لتونس وعليه فقد تمّ فعلا يوم 27 نوفمبر 1945 ترحيل 1500 سجين حرب على متن زورق ايطالي يتقدمهم ممثل عن الصليب الأحمر[49] ثمّ في ماي 1946 تمّ ترحيل قرابة 4000 سجين وعائلاتهم[50]. ما يمكن استنتاجه أن فرنسا قد تعاملت مع السجناء الألمان بصفة براغماتية وذلك باستغلالهم في عملية إعادة الإعمار وتدعيم الاقتصاد بعيدا عن كل تشف أو انتقام وهو ما لم نلمسه في معاملتها للجنود الايطاليين .

2.3 العمل الإجباري للجالية الايطالية

أكدت قاليا لاكور في مذكراتها عن العمل الإجباري الذي فرض على مساجين دول المحور، لاسيما الايطاليين والألمان، أنه تم استغلالهم في تنظيف الشوارع وبناء الأرصفة والقيام ببعض الأشغال الفلاحية[51] وأنه- نظرا لسهولة التواصل- كان هناك إقبال على العمال الايطاليين أساسا[52]. عموما لقد سعت فرنسا إلى الانتقام ممن سمتهم "الأعداء والخونة" و هو ما تؤكده بعض الوثائق الأرشيفيّة التي أثارت قضية العمل الإجباري المسلط على الايطاليين من ذلك تنظيف الطرقات العامة وهوما مثل مدعاة لسعادة الجالية الفرنسية[53] من جهتها أعلنت بعض العناصر الإنجليزية أنها لن تنسى تلك الصورة

المهينة التي تعكس ضعف الايطاليين[54] وهي سعيدة بذلك وتريد الانتقام منهم لأنهم سلموا المساجين البريطانيين للألمان خلال الحرب.

لقد أصر الفرنسيون – قبل التحرر– على الانتقام من الايطاليين بل إنهم تصدوا لكل من تعاطف معهم وسعى للدفاع عنهم مثلما هو الحال مع السيد بوزنكاتBouzanquet الذي لم يتردد في إعلان أن هذا العمل الاختياري الذي فرض على الجالية الايطالية هو أمر مهين وقد أغضب مثل هذا الموقف كثيرا الجالية الفرنسيّة التي اعتبرت السيد بوزنكات وطنيا ويجب أن لا يدافع عن أعداء فرنسا[55]. من جهة أخرى لم تتردد الحكومة الفرنسيّة في سحب الجنسية الفرنسية من كل من أصر على الدفاع عن الجالية الايطالية بخصوص العمل الإجباري مثلما هو الحال بالنسبة إلى الدكتور جاك قاز Jacques Guez الذي انتقد الحكومة الفرنسيّة لإجبار اليهود الايطاليين على القيام بأعمال تنظيف في مدينة تونس، وعليه فقد سحبت منه الجنسية الفرنسية بتعلة أنه متبن للفكر الفاشي[56]. إن مثل هذه الحادثة تعكس مدى الحقد الذي يحمله الفرنسيون تجاه الجالية الايطاليّة ومدى رغبتهم في إهانتهم والانتقام منهم غير أن هؤلاء لم يظلوا مكتوفي الأيدي بل إنه في 21 أكتوبر 1943 تجمع العمال الايطاليون تحت إشراف عمال ذوي توجه اشتراكي وانتقدوا الممارسات الفرنسيّة المتعلقة بإلزام الايطاليين "بالأعمال المهينة " ويبدو أن مجهوداتهم قد أتت أكلها من خلال القرار الذي اتخذه القائد الأعلى للقوات الفرنسيّة بمنح العملة الايطاليين الذين كلفوا بالقيام بالأعمال الإجبارية، منحا عائلية حسب الحالة الاجتماعية وعدد أفراد العائلة[57].

من جهة أخرى أثارت الأوضاع الصعبة التي تعيشها الجالية الايطالية بتونس – بعد هزيمة دول المحور–حفيظة عديد الأطراف ففي ربيع 1944، صارت مختلف النقابات والمنظمات السياسية مهتمة بظروف الايطاليين ،من جهة أخرى، اعتبرت بعض العناصر أن مشكلة ايطاليا في تونس تستحق دراسة عميقة وجادة دون تحيز وأكدوا أنه لا يوجد مبرر "لضرب الايطاليين بشكل قاس"[58]. وقد كتب الزعيم الاشتراكي دوران انجليفيال Duron Angliviel في ربيع 1945 سلسلة من المقالات التي تطالب بمنح العمال الإيطاليين الحق في العيش بسلام وإلغاء مسألة العمل الإجباري فضلا عن المطالبة "بإطلاق سراح الايطاليين الأبرياء" مع تمكين أصحاب بعض المهن– الذين أفرج عنهم مقابل بيع ممتلكاتهم–من استئناف حياتهم الطبيعية من ذلك عودة الأطباء والصيادلة إلى سالف نشاطهم. من جهتها كررت "لجنة الوفاق" التابعة للأحزاب الاشتراكية والشيوعية الفرنسية هذه المطالب خلال الشهر الموالي وذلك في إطار التماس رسمي للكاتب العام للحكومة التونسية[59]. وقد نال هذا الإجراء استحسان الجالية الايطالية التي عبرت عن امتنانها للحزب الاشتراكي وجريدة " لافنيرسوسيال" « L'avenir social » التي ما فتئت تدافع عن قضايا الجالية الايطالية من جهة أخرى اتخذ القائد الأعلى للقوات المسلحة الفرنسيّة قرارا بغلق بعض المستودعات وإلحاق العمال الايطاليين بسلك الجيش. تجدر الإشارة إلى أنّ النخب المثقفة الايطالية أجبرت بدورها على القيام بأعمال شاقة ومهينة إذ تشير إحدى الوثائق بتاريخ 26 ديسمبر

1943 إلى إجبار بعض الايطاليين المثقفين على القيام بأعمال صعبة بحظيرة سيدي فتح الله التي كانت تحت رقابة الشركات الفلاحية وارتكاب تجاوزات في حقهم مما دفع هؤلاءالي رفع شكوى[60].

3.3 الجالية الايطالية بين الهجرة والإبعاد

1.3.3 الهجرة إلى ليبيا

كانت الهجرة نحو ليبيا الوجهة المفضلة للعناصر الإيطالية المقيمة بتونس باعتبار أن ليبيا هي مستعمرة إيطالية منذ 1911 وتوفر فرص الشغل والاستثمار. وتفيدنا التقارير الأمنية أن بعض الايطاليين بجهة ماطر قد غادروا الجهة بعد أن وقع انتدابهم للعمل بليبيا[61]. من جهة أخرى صدرت مراسلة عن قنصل سويسرا بتاريخ 9 أوت 1942 يعلم من خلالها المقيم العام الفرنسي بأن عددا هاما من الايطاليين المقيمين في تونس يرغبون في الهجرة نحو ليبيا[62] علما أنه مع دخول ايطاليا في الحرب العالمية الثانية صارت شؤون الجالية الايطالية من مشمولات قنصل سويسرا. من جهة ثانية، وعلى عكس ما ادعى وزير الشؤون الخارجية الإيطالي Pietro Nenni من تسهيل سفر الإيطاليين إلى فرنسا فإن المؤسسات الإيطالية وحتى الجمعيات انخرطت في عملية تسفير العناصر الإيطالية نحو ليبيا لأن هذه الأخيرة مستعمرة ايطالية بامتياز ولأن تونس صارت تحت السيطرة التامة للفرنسيين وعليه فقد تحطمت أحلامهم: إذ صودرت أراضيهم وممتلكاتهم وطرد عدد هام من وظائفهم وأجبر الكثير على التجنيس حفاظا على مورد رزقهم. وقد تجندت كل المؤسسات الإيطالية في عمليات التسفير بما في ذلك "جمعية الصليب الأحمر الايطالي" إذ ورد في شكاية لرئيس الأمن في قرمبالية إعلام بالتجاوزات التي ارتكبها الصليب الأحمر الايطالي من ذلك انتدابه المختصين للعمل في ليبيا[63].

إن لجوء عدد من الايطاليين إلى ليبيا مرده تنامي توتر العلاقات بين الجاليتين الفرنسية والايطالية منذ انهزام ايطاليا في الحرب العالمية الثانية وهو ما تكشفه لنا عديد الوثائق الأرشيفية من خلال جملة من التقارير التي تتناول العلاقات الفرنسية الايطالية من ذلك الإعلان الصادر بتاريخ 14 أكتوبر 1945 والذي يكشف غضب الجالية الفرنسية بسبب تواصل تمتع عديد العائلات الايطالية "ببطاقات التغذية" وبخدماتها وهي في الحقيقة بطاقات تعود ملكيتها إلى أبائهم الموقوفين أو المسجونين منذ تحرير تونس ولم يتقبل الفرنسيون هذه الوضعية خاصة وأنهم يعتبرون الجالية الإيطالية عدوا لهم[64]. في سياق متصل انتقدت الجالية الفرنسية مسألة إقامة المساجين الايطاليين عند مشغليهم من الفرنسيين وطالبوا بعدم استقبالهم في بيوتهم[65]. إن مثل هذه الوقائع تكشف حجم التنافر والعداء بين مختلف عناصر الجاليات الأوروبية لاسيما الجاليتين الايطالية والفرنسية اللتين لم تزدهما الحرب العالمية الثانية إلا حقدا وكرها وهو ما يفسر إلى حد ما موجتي الهجرة نحو الخارج (أساسا ليبيا) والتجنيس، والمراد من ذلك هو الهروب من وضعية إيطالي يعيش في تونس بعيد الحرب. فلئن مكنت الهجرة الخارجية هذه العناصر من الجالية الإيطالية من الإفلات من الواقع المرير في تونس فإنه يسمح للمتجنسين بالتمتع بامتيازات الفرنسيين

بتونس من ذلك الحفاظ على وظائفهم وممتلكاتهم[66] خاصة في ظل موجات الطرد لهذه العناصر الإيطالية[67] وفي هذا السياق عثرنا على تلغرام صادر عن المقيم العام : شارل ماست بتاريخ 1945/27 يطلب فيه تعويض الأخوات الإيطاليات Les sœurs Italiennes اللاتي تم طردهن حديثا من المستشفى الإيطالي (20 ممرضة) بأخريات لهن الجنسية الفرنسية[68].

2.3.3 إبعاد الايطاليين خلال الحرب العالمية الثانية

انطلقت هذه العملية مباشرة مع اندلا ع الحرب العالمية الثانية وهي تنقسم إلى ثلاثة أطوار[69]:

الطور الأول: بعد إمضاء معاهدة عدم الاعتداء بين الاتحاد السوفياتي وألمانيا 23 أوت 1939 وقبول الشيوعيين بتونس بمضمونها كانت النتيجة اعتقال الأمن الفرنسي لمجموعات من الايطاليين خاصة أولئك الذين لهم انتماء لأحزاب شيوعية واشتراكية فضلا عن تحجير صحفهم وصدر كذلك أمر بإبعاد القادة الشيوعيين إلى محتشد الكاف[70].

الطور الثاني: انطلق مباشرة بعد تنامي الحشود العسكريّة الايطالية على الحدود الليبيّة التونسية وقد شملت هذه العملية الأفراد الذين لهم نشاطات سياسية أو نقابية وكل الذين تعتبرهم سلطات الحماية مشبوهين أي معارضين لوجودها بالبلاد التونسية وقد بلغ عددهم حوالي 1700 شخص[71] وقد بررت الحكومة الفرنسية ذلك بالإجراءات الوقائية ضد وقوع أي عمليات عسكرية بالمناطق الحدودية البحرية والبرية بالبلاد التونسية[72].

الطور الثالث: هو أشبه بالحكم الجماعي فقد صدر أمر الإبعاد الجماعي وتم تجميع الايطاليين بمختلف أطيافهم (الشيوعيين، المعادين للفاشية، اليهود الايطاليين) ووضعوا تحت الرقابة الأمنية ثم انطلقت عملية الفرز حيث تم استبعاد فئات معينة من عملية الإبعاد وهم "المقربون"[73] أو الذين تحتاجهم سلط الحماية (عمال في مجال البناء، الكهرباء، الميكانيك، بلغ عددهم حوالي 200 عامل في منطقة تونس لوحدها وقد كان ذلك بضمان من أعرافهم) وعموما تم إبعاد حوالي 15000 إيطالي – من بينهم 40 من رجال الدين – وزعوا على عدّة محتشدات منها سبيطلة، عين صفرة، القصرين كما رحل 2000 نحو منطقة كريدر (Kreider) جنوب وهران بالجزائر علما أنه سيتم إطلاق سراحهم بين 24 جوان 1940 و18 جويلية 1940 [74]. لكن يبدو أن عملية الإبعاد انتهت لتنطلق من جديد فقد أكدت المصادر[75] أنه تمّ تنظيم حملة جديدة استهدفت طيفا هاما من الايطاليين (حوالي 12000 نفرا) وهم خاصة المناهضين للفاشية (نادية سبانو Nadia Spano [76] وعائلتها نموذجا) من الشيوعيين والماسونيين واليهود تم إبعادهم إلى الكاف ويبدو حسب المؤرخة جوليات بسيس أنهم تعرضوا إلى التهديد والإهانة من بعض الأعوان ذوي النزعات الفاشية[77].

لم يغفر الفرنسيون – وهم في غمرة انتصاراتهم – لدول المحور ما قام به الايطاليون أثناء الحرب العالمية الثانية وما أبدوه من كره للفرنسيين وانزعاج من تواجدهم في تونس[78] وعليه فقد قررت سلط الحماية منذ اليوم الأول لاسترجاع نفوذها إبعاد العديد من الايطاليين وقد تم ذلك على مرحلتين:

المرحلة الأولى: كانت على إثر مذكرة أصدرها الجنرال لاجيرو يوم 18 أفريل 1943 والتي أمر فيها بإبعاد كل الأجانب من غير التونسيين الذين كانوا قد غادروا مناطق سكناهم الأصلية والتحقوا بجيوش المحور أو الذين تعاملوا معها بأي شكل من الأشكال عموما امتدت هذه المرحلة الأولى من 8 ماي 1943 إلى حدود 6 أوت 1943 وقد تنوعت فيها التهم وهو ما يبيّنه الجدول التالي حول عمليات الاعتقال التي قامت بها أجهزة الأمن العسكري ومصير المعتقلين الايطاليين (بتونس و فريفيل وسوسة وصفاقس وقابس).

جدول رقم 3 احصائيات حول حجم الايقافات والعقوبات الادارية[79].

التهم	الموقوفون	المبعدون	المحالون للعسكر	المسرحون	محل بحث
المس من أمن الدولة الخارجي	**54**	**20**	**25**	**02**	**07**
أسباب سياسية	**373**	**288**	**34**	**30**	**21**
جرائم وأفعال حرب	**125**	**61**	**46**	**08**	**10**
الجملة	**552**	**369**	**105**	**40**	**38**

لقد مكنتنا بعض الوثائق المتوفرة من رسم صورة لقضية المبعدين لكن تظل لدينا مخاوف باعتبار عدم توفر معطيات عن المقيمين في جهات أخرى غير المذكورة آنفا ويبدو حسب بعض الدارسين أن الأجهزة المختصة لم تتمكن من تحديد دقيق لعدد المبعدين بسبب حالة الفوضى التي سادت عمليات الاعتقال وعدم التنسيق بين مختلف المصالح[80] ولعل ذلك يفسر بعجز اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني على تحديد جميع مراكز المبعدين كما طلب منها[81].

المرحلة الثانية: يبدو أن هذه المرحلة قد وضع لها مخطط بصفة مسبقة فقد كانت الغاية منها نزع وسائل الدعاية المضادة لفرنسا واستخدام عملية" الإبعاد" وسيلة ضغط على الايطاليين حتى يغادروا البلاد و قد شملت هذه العملية حوالي 1830 مبعدا وهي لم تستثن أي طرف إذ شملت جميع الفئات الاجتماعية (مدرسون ، رجال دين أطباء...)[82] غير أن السؤال الذي يطرح هنا: هل أن عملية الإبعاد كانت غاية أم وسيلة بالنسبة إلى سلطات الحماية آنذاك؟

في هذا السياق يمكن القول إن مؤتمر 26 ماي 1944 الذي عقد بالجزائر قد كشف عن النوايا الحقيقية لسلطة الحماية الفرنسية من عمليات الإبعاد فقد وردت توصياته كالتالي: **أولا** العمل على إغراء المبعدين برفع قرار الإبعاد عنهم

وإطلاق سراحهم بل ورفع المصادرة عن أموالهم وممتلكاتهم وذلك بشرط بيعها وترك البلاد حالا. **ثانيا** السماح لهؤلاء بتحويل الأموال التي بحوزتهم إلى ايطاليا وتسهيل تلك العملية. **ثالثا** إبعاد من تبقى من الملاكين الزراعيين أو وضعهم تحت الإقامة الجبرية. **رابعا** ممارسة شتى أنواع الضغوطات على من تبقى من الجالية الايطالية وذلك من خلال خلق مناخ لا يشعر فيه هؤلاء بالأمن والطمأنينة وإطلاق الشائعات حول قيام الأجهزة المختلفة بإجراءات ردعية ضد من تبقى من الايطاليين[83] وقد آتت هذه الإجراءات أكلها فقد قبل مئات من المبعدين بالشروط الفرنسية بالرحيل عن البلاد مقابل إطلاق سراحهم من المحتشدات.

لقد نجحت فرنسا في خلق مناخ غير مريح للعناصر الايطالية التي لم يعد لها من خيار سوى الهجرة ومغادرة الأراضي التونسية أو الاندماج صلب المجتمع الفرنسي عبر آلية التجنيس وعليه يمكن القول إن عمليات الإبعاد لم تكن سوى تمهيد ومرحلة أولى من مراحل تهجير هذه العناصر الايطالية. رغم سعي عديد الأطراف الإيطالية إلى التأكيد على تحسن العلاقات بين الجانب الفرنسي والايطالي من ذلك التصريح الصحفي لوزير الشؤون الخارجية بيترو ناني Petro Nenni[84] بتاريخ 25 ديسمبر 1946 [85] والذي أشاد فيه بتحسن العلاقات مستدلا على ذلك بجملة المعاهدات التجارية والتسهيلات التي منحتهم إياها فرنسا في ذات السياق تحدث ناني Nenni عن رغبته في لقاء الرئيس الفرنسي ليون بلوم على خلفية مشكلة الممتلكات الايطالية في تونس مبيّنا أن الحكومة الايطالية على استعداد لدفع أداءات لفرنسا مقابل محافظة الجالية الايطالية على ممتلكاتها متعهدا في المقابل بتيسير الحكومة الايطالية مسألة هجرة الايطاليين لفرنسا. إن مثل هذا الخطاب لا يعدو أن يكون مجرد إعلان سياسي ينطوي على كثير من البراغماتية فإيطاليا تسعى للحفاظ على مكتسباتها في تونس وتخشى النتائج الوخيمة لعمليات المصادرة من طرف الجالية الفرنسية .

3.3.3 طرد الأطباء الايطاليين:

بعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية تواصلت فصول معاناة الجالية الايطالية إذ قررت الحكومة الفرنسيّة تضييق الخناق على الطاقم الطبي الإيطالي وطرده ففي وثيقة غير مرقمة بتاريخ 24 جويلية 1943 تنصيص على أنه في إطار اجتماع لهيئة الأطباء تقرر رفض قبول ممارسة الأطباء الايطاليين لمهنتهم في تونس لاسيما الأطباء اليهود. من جهة أخرى، فقد تعجبت بعض الأوساط المناهضة للفاشيّة من طرد بعض الأطباء الايطاليين رغم أنهم عرفوا بولائهم لفرنسا مثال الطبيبان إيميلي ليفي: Emilie Levi وديسيغني لطور Lttore Disegni ... إن مثل هذا القرار أثار غضب الجالية الايطالية بصفة عامة والجهاز الطبي بصفة خاصة الذين لم يستسيغوا القرار الفرنسي بالتخلي عنهم وعن مهنتهم كأطباء بل إنهم رأوا في هذا القرار قرارا غير إنساني يسيء لتاريخ الحضارة الفرنسية[86] .

إن قرار طرد الأطباء الايطاليين أثار ردود فعل متباينة لا فقط بين موقف إيطالي وآخر فرنسي بل حتى في صلب الجالية الفرنسيّة ففي الوقت الذي حزنت فيه الجالية الايطالية لمثل هذا القرار الذي اعتبرته غير إنساني ويمكن أن يشمل باقي المهن الأخرى مثل التجار والفلاحين والصناعيين[87]. وفي المقابل أكدت الوثيقة ذاتها على سعادة الجالية الفرنسيّة بالقرار الذي اتخذته حكومتهم تجاه الأطباء الايطاليين والطاقم الشبه طبي والصيدلي، غير أنه عثرنا على وثيقة نادرة بتاريخ 29 جانفي 1944 تنص على تضامن بعض الأطراف الفرنسيّة مع الأطباء الايطاليين واعتبار أن قرار طردهم هو قرار خاطئ ويجب إلغاؤه. إن مثل هذا الموقف أسعد الجالية الايطالية عامة والأطباء[88] تحديدا

4. إلغاء معاهدة 1896 وتراجع حضور الجالية الايطالية

.1.4 إلغاء معاهدة 1896 و إنعكاساتها:

إن الدّارس لوضعية الجاليات الأوروبية في تونس يكتشف مكانة خاصة للجالية الايطالية التي تعيش على التراب التونسي وقد يتبادر لذهن الدارسين أن هذه الوضعية مدارها الثقل الديمغرافي والاقتصادي لهذه الجالية غير أنه في الحقيقة هناك ركيزة قانونيّة[89] مثلت خير سند للحضور الايطالي بتونس – وهو ما يميزها عن بقية الجاليات الأوروبية الأخرى– وقد تواصلت هذه الوضعية إلى حدود الحرب العالمية الثانية تاريخ انتهاء العمل بهذه الاتفاقية. وعليه يمكن التساؤل حول:

مدى أهمية هذه الاتفاقية في تفسير الحضور المميز للجالية الايطالية بتونس؟

كيف انعكس إلغاء هذه الاتفاقية على واقع الايطاليين بتونس؟

ماذا عن موقف مختلف الشرائح الاجتماعية من القرار الفرنسي القاضي بتعليق العمل بهذه الاتفاقية؟

تجدر الإشارة إلى أننا سنسعى لرسم ملامح ضعف الحضور الايطالي بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية وفق مقاربة قانونية فما كان مباحا للإيطاليين بالأمس القريب حرموا منه بمجرد إيقاف العمل بهذه المعاهدة التي كانت تمثل العمود الفقري للحضور القانوني وللامتيازات الايطالية في تونس بصفة عامة و هو ما تؤكده الوثائق الأرشيفية[90] التي اختلفت في تاريخ انتهاء العمل بهذه الاتفاقية إذ نجد أكثر من تاريخ: حيث أكد البعض أن دخول إيطاليا في الحرب العالمية الثانية مع دول المحور كان سببا في إعلان نهاية العمل بالاتفاقية الايطالية لسنة 1896 وعليه فقد تقرر من 10 جوان 1940 إيقاف العمل بهذه المعاهدة[91]. من جهة أخرى ورد بمقال صحفي بتاريخ 8 مارس 1949 أخذ من جريدة : تونسي سوسياليسة:"Tunisie socialiste " – وتحت عنوان: "على الهامش": En Marge – أن عهدا جديدا قد انطلق بعد القطع مع اتفاقية 1896 حيث أصبح الايطاليون اليوم تحت طائلة القانون المشترك[92] "Le droit commun".

في الحقيقة يمكن القول إن هذه الاتفاقية التي أبرمت في 23 سبتمبر 1896 كانت وليدة ظرفية معينة فالحضور الفرنسي لازال محتشما مقارنة بالإيطاليين الذين نجحوا في إبرام اتفاق يمنحهم منزلة مميزة. غير أنه ومع تدعم الحضور الفرنسي

بتونس بات من الضروري القطع مع هذه الوضعية وسحب البساط من الجاليات الايطالية بجعلهم تحت طائلة القانون المشترك. وإجمالا فقد تمّ الإعداد إلى هذه العملية منذ أواسط الثلاثينات حيث عقد اتفاق في 7 جانفي 1935 أقرّ الرجوع التدريجي للعمل بالقانون المشترك: Droit commun بالنسبة إلى الإيطاليين في هذا السياق أقرت فرنسا وضع 10 سنوات كمرحلة انتقالية. مهما يكن من الأمر فقد قررت فرنسا أن تعامل الجالية الايطالية كباقي الجاليات الأخرى لكن يبدو أن هذا الإجراء أثار حفيظة العديد من الايطاليين الأمر الذي يدفعنا للتساؤل حول انعكاسات إيقاف العمل باتفاقية 1896.

تجدر الإشارة إلى أن عددا هامّا من الجالية الايطالية. لاسيما أولئك الذين لهم – ميولات فاشية – لم يتقبلوا الأمر وهو ما يتجلى من خلال مجمل التبريرات التي يقدمونها لضمان تواصل العمل بهذه الاتفاقية: كالحديث عن أن هذه الوثيقة هي اتفاق ثنائي إيطالي– فرنسي وأن ما قررت فرنسا إلغاءه هي تلك النصوص المسماة " أوامر". مهما يكن من أمر فقد تغيرت الأوضاع العامة للجالية الايطالية بتونس بمجرد إلغاء العمل باتفاقية 1896 وهو ما تبينه لنا إحدى الوثائق الأرشيفية بتاريخ 1 مارس 1945 [93] والتي أكدت على مجمل التغيرات التي اعترت وضعية الجاليات الايطالية مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية فلم يعد هناك امتيازات للإيطاليين بل سيعاملون كسائر الجاليات الأخرى ووفق ما تنص عليه المعاهدات الدولية .الأمر الذي يدفعنا للتساؤل على أهم ملامح الوضعية الجديدة؟

- **على مستوى التعليم**: تغيرت الأوضاع حيث تقرر إجراء تغييرات جذرية لا فقط بخصوص المؤسسات التعليمية بل وكذلك في مستوى البرامج إذ تقرر اعتماد اللغة الإيطالية فقط لسنوات التحضيري والمرحلة الأولى من الثانوي ويكون خلالها عدد الساعات مساويا لتدريس اللغة الفرنسية أمّا بالنسبة إلى بقية المستويات فيصبح شأنها شأن اللغة الانجليزية[94].
- **الرعاية الصحيّة**: تقرر فتح المستشفيات الفرنسية أمام المرضى الايطاليين وذلك طبعا بعد إغلاق المؤسسات الاستشفائية الايطالية (انظر عنصر عقاب الايطاليين ومن والاهم).
- **معاملة الايطاليين**: في هذا السياق يجد ر التنبيه إلى أن القرارات الفرنسية الجديدة قد ميّزت بين صنفين من الفاشيين الصادر في شأنهم أحكام:
- أفراد انتموا للحزب الفاشي "Fascio " فقط من أجل الحصول على وثائق للحالة المدنية أو من أجل إيجاد عمل[95].
- كل الأفراد الذين حملوا السلاح ضد فرنسا هم "خونة" هذا ما ورد في مقال بجريدة الجمهورية "République " حيث أكد صاحبه : أن "الديمقراطيين فقط من يحق لهم التكلم باسم الايطاليين[96] أما العناصر الفاشية – والتي سببت الآلام للفرنسيين فستتم معاقبتهم"[97]. من جهة أخرى وضمن الإطار القانوني الجديد اعتبر العمل الإجباري تجنيدا للشباب الايطالي.

2.4. مواقف متباينة تجاه إلغاء المعاهدة:

1.2.4 موقف الأوساط الايطالية الفاشية :

هي أكثر الأطراف الرافضة لمثل هذا الواقع الجديد حيث تؤكد بعض المصادر[98] أنها أصيبت بالذعر وظلت ترفض لآخر لحظة الاعتقاد في مثل هذه الأخبار فهم لم يتقبلوا فكرة فقدان ايطاليا لكل امتيازاتها في تونس وعليه فقد أعلن هذا الشق أن هذا القرار الذي اتخذه السيد بونومي[99]: Bonomi لا يشمل سوى جزء من الايطاليين . في ذات السياق يعتقد هذا الفصيل من الايطاليين أن هذا القرار يجب أن يحظى بموافقة البرلمان الايطالي غير أن هذا الأخير هو بدوره في حالة انقسام بسبب التجاذبات السياسية. من جهة أخرى تمنى هؤلاء الفاشيون لو أن السيد بونومي أخر نسبيا الاعتراف بنهاية العمل باتفاقية 1896 وذلك لربح الوقت والحصول على بعض المكاسب: مثل إلغاء المراقبة المشتركة وإطلاق صراح مساجين الحرب. لكن يبدو أن السيد بونومي: Bonomi أراد كسب ود الحكومة الفرنسية ووضع حد لمعاناة الايطاليين في تونس خاصة بعد خسارة ايطاليا في الحرب العالمية الثانية خسارة مزدوجة: في ساحة القتال من جهة و في فقدانها النهائي لموقعها في تونس من جهة أخرى ولعل إنهاء العمل باتفاقية 28 سبتمبر 1896 خير دليل على ذلك.

2.2.4 موقف الطبقة المثقفة والعناصر الايطالية المناهضة للفاشية:

لقد أثار إلغاء اتفاق 1896 حفيظة النخب المثقفة الايطالية لما له من انعكاسات وخيمة عليهم[100] فالشباب الايطالي الذي كان في الماضي يتم المرحلة الأولى من تكوينه الدراسي في تونس ثم يلتحق بالمدارس والجامعات الايطالية لإتمام دراسته العليا، صار اليوم ومع إلغاء معاهدة 1896 مطالبا بإتمام جميع مراحل الدراسة في إيطاليا وهو أمر ممكن للطبقة الثريّة وصعب المنال بالنسبة إلى فقراء الايطاليين الذين يطمحون لإتمام مسارهم التعليمي. هذا الغضب نجد له صدى لدى العناصر الايطالية المناهضة للفاشية. من جهتهم رحب الاشتراكيون بقرار السيد بونومي باعتباره ينمّ عن عقلانية إذ ترك للعمال الايطاليين حرية مواصلة العمل وكسب رزقهم في تونس أو العودة إلى إيطاليا.

.3.2.4 موقف الأوساط الفرنسية

في هذا الإطار يجب التأكيد على وجود موقفين مختلفين صلب الجالية الفرنسية:

موقف أول: يرى أن إنهاء العمل باتفاقية 1896 سيدفع الايطاليين إلى توجه وطلب الجنسية الفرنسية فضلا عن الاستفادة من الممتلكات التي كانت بحوزتهم في السابق وهو موقف له مبرراته باعتبار أن الجالية الايطالية قد أظهرت قبيل وإبان الاحتلال الايطالي لتونس (خلال الحرب العالمية الثانية) قدرا كبيرا من العداء والكره تجاه الجالية الفرنسية[101].

موقف ثان: يرى أن الاتفاقيات الجديدة التي تمت بين فرنسا وايطاليا هي عموما مرضية وتعكس التوجه الجديد للسياسة الفرنسية ويرى هذا الشق أنه يجب اعتماد سياسة تجنيس قانونية تكون لها أكثر من فائدة: التخفيض من حدّة الاحتقان والقضاء نهائيا على الحلم الايطالي في تونس هذا فضلا عن منع خروج الكثير من العمال الايطاليين وتوجههم نحو ليبيا بحثا عن ظروف عمل أفضل[102]. وبالتالي فقد سعت فرنسا إلى الاستفادة من الوزن الديمغرافي الهام للجالية الايطالية فطردهم لن يحل الأزمة خاصة وأنها في أمس الحاجة إلى هذه اليد العاملة الايطالية بتونس باعتبار أن الفرنسيين منشغلون بأعمال الترميم وبناء الاقتصاد الفرنسي بعد الحرب العالمية الثانية وهو ما يتطلب وقتا طويلا.

4.2.4 موقف اليهود

رحبت العناصر اليهودية بمجمل هذه التغيرات المرتبطة بإلغاء اتفاقية 1896 وأكدت أنها في نهاية المطاف مع قرارات تمكن من استتباب الأمن والنظام بين سائر الأقليات باعتبار أن أي انخرام في مستوى الأوضاع العامة للمجتمع ستكون هي أول ضحاياه[103] إن مثل هذا القول– على صحته– لا يفسر لنا موقف اليهود ودواعيه . يجب التذكير بطبيعة العلاقة بين الأنظمة الفاشية والعناصر اليهودية هذه الأخيرة التي عانت الويلات من غطرسة الأنظمة الدكتاتورية وبالتالي فهي تدعم أي قرار يهدف إلى إضعاف كل الدول والأنظمة المتبنية لمثل ذلك الفكر العنصري.

هـ– موقف الطبقة الشغيلة الايطالية:

تعد الطبقة الشغيلة الايطالية الأكثر تضررا من إلغاء هذه المعاهدة. لذلك تعاملت هذه العناصر مع مثل هذه القرار بنزعة براغماتية : فالمهم بالنسبة إليها هو كسب قوتها في تونس وهو ما يعكس ذلك البون الشاسع بين تصورات الحكومات الأوروبية وواقع جالياتها بتونس. في هذا السياق عثرنا على وثيقة نادرة تكشف حقيقة علاقة[104] هذه الحكومات الاستعمارية بجالياتها والتي لخصها بامتياز موقف العمال الايطاليين من إلغاء معاهدة 1896 وذلك بقولهم: "نحن لا يهمنا إن كان المستقبل القريب أو البعيد فرنسيّا أم ايطاليا ... كل ما يهمنا هو أن نكسب قوتنا في سلام وهدوء في ظل أي حكومة. وعموما فإن الحكومات الفرنسية والايطالية أوقعونا في الشرك: قدموا لنا الكثير من الوعود لكنهم أخلفوا لذلك كل ما نطلبه هو العيش في سلام في ظل أي حكومة فرنسية كانت أم ايطالية وتحت أي نظام سياسي كان : انجليزيا، تركيّا أو أمريكيا"

5. خاتمة:

في خاتمة هذا العمل يمكن القول إن الوضعية القانونية للجالية الإيطالية بتونس قد تغيرت على إيقاع الأحداث السياسية و عموما فقد شهدت أوضاع هذه العناصر الإيطالية تحولا كوبرنكيا : من وضعية جالية أجنبية ذات حضور مميز إلى مجرد

عناصر مستقرة بتونس و فاقدة لكل الامتيازات خاصة مع نهاية الحرب العالمية الثانية تاريخ أفول نجم الإيطاليين بتونس و تحول وضعية بعض عناصرها من مهاجرين في تونس إلى لاجئين في ليبيا.

جدول رقم 1 توزع الجاليات الأوروبية بتونس بين 1936 و1946 حسب المراقبات المدنية[105]

المراقبة المدنية	الفرنسيون		الايطاليون		المالطيون		أوروبيون آخرون		المجموع		ارتفاع وانخفاض مقارنة بـ1936
	1936	1946	1936	1946	1936	1946	1936	1946	1936	1946	
باجة	1.394	1.396	1.360	1.091	21	31	54	14	2.829	2.532	− 297
بنزرت	17.254	19.038	7.787	6.091	306	188	208	413	25.583	25.730	+ 147
جربة	516	563	58	10	193	118	13	39	780	728	− 52
قابس	1.382	1.336	283	88	74	171	121	17	1.860	1.610	− 250
قفصة	2.165	1.993	811	391	34	20	48	31	3.058	2.440	− 618
قرمبالية	1.938	2.926	3.859	4.478	24	8	81	135	5.902	7.547	+ 1.645
القيروان	1.088	1.055	310	125	7	5	102	48	1.507	1.233	− 274
القصرين[106]	584	566	160	88	10	10	23	60	777	724	−53
الكاف	1.919	1.794	2.453	1.486	42	39	64	81	4.478	3.400	− 1.078
مهدية[107]	463	490	244	219	14	9	7	1	728	719	− 9
مكثر	266	312	53	51	1	1	4	12	324	376	+ 52
مجاز الباب	1.812	1.909	585	288	23	4	42	40	2.462	2.241	− 221
صفاقس	5.640	6.646	2.633	1.840	433	409	404	395	9.110	9.290	+ 180
سوق العرب	1.505	1.630	916	849	25	21	30	51	2.476	2.551	+ 75
سوسة	6.145	6.851	3.614	2.489	365	256	154	253	10.278	9.849	− 429
طبرقة	961	1.198	269	257	1	1	7	47	1.238	1.503	+ 265
تبرسق	1.173	1.217	295	241	16	13	131	38	1.615	1.509	− 106
توزر	178	143	5	4	−	−	3	1	186	148	− 38
تونس العاصمة	16.695	24.370	17.247	16.982	771	788	464	560	35.177	42.700	+ 7.523
تونس المدينة	42.678	66.422	49.878	46.629	4.855	4.312	1.466	1.859	98.877	119.222	+ 20.345
زغوان	1.716	1.704	1.414	1.212	19	39	30	20	3.205	2.975	− 230
مجال الجنوب	596	413	55	28	45	18	85	63	755	522	− 233
المجموع	108.068	143.977	94.289	84.935	7.279	6.459	3.563	4.178	213.205	239.549	+ 26.344

الإحالات :

1- التاريخ الراهن: يعرفه الباحث فتحي ليسير على أنه ذلك " الحاضر الباذخ الذي يتابعه النّاس بعيون شاخصة " ليسير (فتحي) ، **تاريخ الزمن الراهن عندما يطرق المؤرخ باب الحاضر دار محمد علي الحامي** ، صفاقس – تونس ، 2012 ، ص 7.

2 - حول مراحل هذه الهجرة راجع:

-جرفال(كمال)، **الأوروبيون في منطقة الساحل (دراسة منوغرافية من 1887الى 1956)**ش.ك.ب ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس ،1988-1989 ، ص27-29.

-Gaston(Loth),***Le peuplement italien en Tunisie et en Algérie***. Paris, Colin 1905

Sayous (André-Emile), « *Les Italiens de Tunisie* »in ***la Revue économique internationale*** 1927

-Adda(Leila),***Les Italiens en Tunisie*** , thèse de doctorat ,2004…op.cit.

3- *Dénombrement de la population européenne civile en Tunisie au 15 décembre 1911*, Direction Générale de l'Agriculture, du Commerce de la Colonisation,Tunis,Imprimerie centrale,1912, p,4

4- انظر ملحق عدد 1 : جدول حول توزع الجاليات الأوروبية بتونس إبان الحرب العالمية الثانية بين 1936-1946 حسب المراقبات المدنية أخذ من Annuaire statistique de la Tunisie 1940-1946 ….op.cit .P13

5- قمت بإنجاز هذه الخريطة بإعتماد على احصائيات رسمية-Annuaire statistique de la Tunisie 1940 1946 ….op.cit .P13

[6]- مع العلم أن الأرقام غير مستقرة خلال الفترة 1936-1939و ذلك بسبب مشاركة بعض العناصر الإيطالية في الحرب الاهلية الاسبانية الى جانب الجنرال فرنكو وعليه فقدكانت تمارس ضغوطات شتي على هذه العناصر من ذلك ضرورة القيام بالواجب العسكري هذا فضلا عن دورها في تحفيزهم على المشاركة في الحرب الاسبانية ….l'Unione/ AfricanoGiovinezza/ italiani di Tunisia الصحف

[7]- وردت هذه الأرقام بالنشرة الاحصائية لتونس 1940 – 1946، ص 13.

8-. نفس المصدر السابق، ص 13.

[9]- . نفس المصدر السابق.

10- تم انجاز هذا الرسم البياني باعتماد على إحصائيات رسميةAnnuaire statistique de la Tunisie 1940-1946 ,P62

11-[11]CADN, fonds RG, carton 142, lettre datée du 24 juillet 1942 envoyée par Jean Brinkman, commissaire spécial à Ben Gardane au contrôleur de la police administrative à Tunis. «… l'arrivée des rapatriés continue normalement à un rythme de 130 par jour. Ce chiffre pourrait être largement dépassé, si l'on trouvait une solution au problème des transports »

12- CADN, fonds RG, carton 142, lettre envoyée de Ben Gardane le 26 juillet 1942 par les inspecteurs Romdane et Proust détachés à Ben Gardane.« …. le pourcentage des hommes valides est des plus restreints, on estime que 5 à 7 % seulement sont susceptibles de travailler, les autres sont des femmes, des vieillards et enfants incapables du moindre labeur ».

13- CADN, fonds RG, carton 142, note de police, datée du 28 juillet 1942. « le gouvernement italien a laissé aux réfugiés leurs bijoux et ils ont reçu avant de passer la frontière 1 000 frs et 450 lires par personnes »

14- النشرة الإحصائية للبلاد التونسية 1940-1946، ص.30.

15- « *Espace méditerranéens(XIX-XX) : administration ;représentation et mobilité*. » Hommage au professeur Abdeslam ben Hamida.

16- Rainero(Romain) ; *« la question tunisienne une histoire à réécrire (1880-1881*) » ; in ***Espace méditerranéens…***op.cit. P :127

17- Archives Nationales de Tunisie, série historique, correspondance caidales,Carton 38, dossier 441, documents 39-44. Dates du 1879.

18-Hamiza (Hassine Raouf),*« les pécheurs saisonniers italiens à Mahdia (1871 – 1945*) » http://aan.mmsh.univ-aix.fr , P155.

19- I.S.H.M. bobine n° 108 , D : Propagande étrangère en Tunisie, SD : la question italienne en Tunisie (1868 – 1938) , f : 74 « les conventions de 1896 fondées sur le principe de l'égalité de traitement pour l'exercice des droits civils entre français tunisiens et italiens dans la régence … ».

20- De Montety (Henri) , *« Les Italiens en Tunisie* » in ***politique étrangère***, n°5 – 1937 – 2ème année , page 410.

21-Ibidem…

22- Laila(Adda), « *Le Statut des Italiens de Tunisie, cent ans de tergiversation* »in *Les relations tuniso-italiennes dans le contexte du protectorat.* Edité par ***Institut Supérieur d'Histoire du Mouvement National***.Tunis1999.p37

23- . طالبت عديد العناصر الإيطالية وفي كثير من المناسبات بمراجعة فرنسا لهذه الاتفاقية حتى يتمكنوا من المحافظة على كل حقوقهم. وهو ما ذكرته عديد الصحف من ذلك المقال الصادر في La Voix Régionale 14 جوان 1939عدد 145 (هي جريدة فرنسية صدرت بسوسة بين 1936-1939 و هي معادية للفاشية)

24- ملاحظة : 1898 تمّ إحصاء 3 اتفاقيات :

- الأولى: تهم التجارة والملاحة

- الثانية: تهتم بعملية المبادلات

- الثالثة: تهم المسائل القنصلية وتنظيم وضعية الايطاليين في تونس بموجب هذه الاتفاقية تنازلت ايطاليا عن مشروع سكة حلق الوادي لفائدة شركة فرنسية.

25- De Montety (Henri) « *Les italiens* ... op.cit , P 421 .

-نفس هذه الأفكار نجدها في مقال Célérier (Jean) « *l'accord Franco – italien et la situation des italiens en Tunisie* » in :***Annales de Géographie*** T 44, n° 249, 1935, P 328.

26- M.A.E ,fonds de la Résidence, carton 1965, dossier2, b. R267.f8

27- Galea (Joyce Lacour) ; ***En fermant les yeux, Je vois là-ba ;*** *Ed*, Le champ des cadets , 1996. P 215 .

28-M.A.E, F.D.R, série Tunisie C2790, population Italienne, Prisonniers de guerre italiens, B N°R 911.fnn 28 mai 1943.

29[1]Ibidem « ….espère dans ces milieux que des mesures analogues seront prises envers les prisonniers de guerres italiens venant de Tunisie ».

30-Galea (Joyce Lacour), ***En fermant les yeux*** ... op.cit., p 261».

31- Ibidem…. p262 :

32- Ibidem….p 277

33-I.S.H.M.N, bobine 576, Archive de la résidence générale, Question militaire dossier unique, carton 109 , note verbale a l'ambassade de l'Italie à Paris du 12 décembre 1945.

34[3]- أرسل البقية نحو الولايات المتحدة الأمريكية.

35-I.S.H.M.N bobine 600, série 13 Tunisie 1944 -1949 dos 1. C : S2 état de la situation 31 octobre 1944 note du 6 novembre 1944.

36-I.S.H.M.N bobine 600, série 13 Tunisie 1944 – 1949 ;dos 1 ;carton S2 note du 31 octobre 1944.

37-I.S.H.M ;.N bobine 576 P18m question militaire dossier unique carton 109 note du général commandant supérieur des troupes françaises en Tunisie au résident général du 18 décembre 1945

---

* **المؤلف المرسل**

38- R. Bertotti, Un soldat italien en Afrique du Nord : une guerre méconnue La Tunisie 1942 – 1943 ; Paris l'Harmatton 1993 P 50.

39- المصدر السابق ص 50 – 51.

40- Archives nationales série histoire du mouvement national dossier 4 carton 44 rapport de gestion des camps d'internement du 30/06/1945.

41- I.S.H.M.N, bobine 601 série 13 Tunisie 1944 – 1949, d1 C 58, note de couve de Murville à Bidault. Rome le 30 septembre 1944.

42- I.S.H.M.N bobine 601 série 13 Tunisie 1944 – 1949, dossier 1, carton 56 rapport sur l'emploi des prisonniers de guerre en Tunisie, Tunis 15/05/1945 « La nécessité de reconstruire les villes détruites et d'augmenter la contribution de la Tunisie à l'effort de guerre ».

43- I.S.H.M.N, bN°601, D1, C56 rapport sur l'emploi des prisonniers du 15 mai 1945.

44- I.H.S.M.N, bN°601, série 13 Tunisie 1944 – 1949 d1 C62 note confidentielle au sujet du règlement de la question italienne en Tunisie, Tunis le 6 novembre 1944.

45- I.S.H.M.N, b 576, archives de la Résidence générale Questions militaires. Dossier unique, carton 109.

46- Tunis soir, 4 Juillet 1945.article : « L'emploi des prisonniers de guerre »

47- I.S.H.M.N bobine 576, p 18 archives de la résidence générale. Questions militaires dossier unique carton 109 télégramme du 19 janvier 1946.

48- ألبارتبوزنكات نقابي فرنسي ولد 31 أوت 1897 و توفي في 28 جانفي 1971 شغل منصب كاتب عام الكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية C.G.T

49- Tunis soir 5861, 30 novembre 1945.

50- Tunis soir, 5848, 15 novembre 1945 et I.S.H.M.N b 601 série 13 Tunisie 1944 – 1949, carton 56 note du résident général au Quai d'Orsay du 17 mai 1946.

51- Galia (Goyce Lacour), En fermant les yeux …Op.cit. 284 « Des équipes de prisonniers furent utilisées par les autorités de la ville au nettoyage et à la reconstitution des chaussées et des places défoncées. Les citoyens eux-mêmes pouvaient, en le justifiant, obtenir qu'un homme au deux, on plus selon l'importance de l'entreprise qu'ils dirigeaient ».

52- Ibidem… « Ces corvées que l'on voyait passer matin et soir… ».

53- M.A.E, F.D.R, série Tunisie C2790, population Italienne, Prisonniers de guerre italiens, B N°R 911, fnn 21 aout 1943 « La population française de Tunisie a été joyeusement surprise de constater que le nettoiement des rues était effectué par les italiens convoqués par le travail obligatoire ».

54- M.A.E, F.D.R, série Tunisie C2790, population Italienne …op.cit. «Certains ajoutant que les anglais n'oublieront jamais ces gestes de méchanceté ou de faiblesse de la part des italiens».

55- M.A.E, F.D.R, série Tunisie C2790, population Italienne …op.cit. « Les français au courant de cette nouvelle trouvent très surprenant que M.Bouzanquet qui se dit très bon patriote preuve fait et cause pour des gens qui se sont toujours montrés hostiles à la France ».

56- Ibidem…« Il est intéressant à ce sujet de signaler que le docteur Jacques Guez qui a la nationalité française aurait été retirée n'est toujours fait remarquer comme un fervent fasciste».

57- تختلف القيمة حسب عدد افراد العائلة :لأعزب (3 فرنك). متزوج ولديه طفل(3 فرنك).متزوج ولديه طفلان (5 فرنك.) متزوج ولديه 3 أطفال(12 فرنك).متزوج ولديه 4 أطفال(20.50 فرنك.) متزوج ولديه 5 أطفال(28.50 فرنك.)

58- Russel (Janice Alberti), **the Italien community in Tunisia** 1861 – 1961 … op.cit, p 400.

59- Ibidem…p 401.

60- M.A.E, F.D.R, série Tunisie C2790, population Italienne …op.cit, fnn ,26 décembre 1943 « Selon des renseignements recueillis, certains se proposeraient de faire parvenir une pétition au commandement supérieur des troupes de Tunisie. »

61- M.A. E. Série Tunisie, Fonds de la résidence, C2357, Bobine N° R 584, f 275 « … il n'a pas été possible de savoir quels sont les avantages qui leur ont été promis ». في هذا التقرير أكد مدير مركز الامن بماطر أن 50 نفرا من الايطاليين تم تسجيلهم للعمل في ليبيا وهم عمال وميكانكيون وحدادون وغيرهم

62- M.A.E : Série Tunisie, Fonds de la résidence, C2357, B, N°R 584 , f290.

63- M.A.E : Série Tunisie, Fonds de la résidence, C2357, B, N°R 584 f 174 « Il semble que cet organisme soit sorti du cadre […]et se livre à des opérations de caractère particulier au recrutement de spécialiste pour la Lybie… ».

64- M.A.E, série : Tunisie, F.D.R ,C2790,BN° :R 911, f.NN (Note : Tunis le 14 octobre 1945) « … mécontentes vivement les français qui n'admettent pas que leurs anciens ennemis soient mieux traités qu'eux – mêmes ».

65- Ibidem « ne plus laisser héberger ces prisonniers chez leurs employeurs et qu'a l'avenir devraient retourner chaque sois a leur camp respectif ».

66- M.A.E, série : Tunisie, F.D.R ,C2790(2) , D : Acquisition de la nationalité française, BN°R911 , f NN (Note du 02/07/1946) « … la grande majorité des Italiens qui ne demande a l'heure actuelle qu'a bénéficier de la nationalité française ».

67- Le Mande 16 -11-1946 « Des Italiens expulsés de Tunisie »

68- M.A.E,,serie :Tunisie, F.D.R ,C2355 Dossier unique, Bobine N° R 582, f 75.

69- الحناشي (عبد اللطيف) "إبعاد الأوروبيين المقيمين بالبلاد التونسية خلال الحرب العالمية الثانية 1939 – 1945 " مجلة روافد عـ5ـدد 1999 – 2000، ص 127 – 150

70- أرشيف الإقامة العامة، ص 2308 ،ورقات 582 – 622.

71- وثيقة غير موقعة على شكل تقرير قدمه مدير المصالح الأمنية " الاميرال استيفا " حول عمليات إبعاد الايطاليين مؤرخ في 1945/01/03 أرشيف الإقامة العامة أوردها عبد اللطيف الحناشي في مقاله " ابعاد الأوروبيين … " ذكر سابقا ص 139 .

72- وثيقة غير موقعة على شكل تقرير قدمه مدير المصالح الأمنية " الاميرال استيفا " حول عمليات إبعاد الايطاليين مؤرخ في 1945/01/03 أرشيف الإقامة العامة أوردها عبد اللطيف الحناشي في مقاله " ابعاد الأوروبيين … " ذكر سابقا ص 139.

73- المقربون هم:- الايطاليون الذين ينتظرون الحصول على الجنسية الفرنسية.

- الايطاليون الذين لهم قريب من درجة أولى كالأب أو الابن أو الأخ أو الصهر مجند بالجيش الفرنسي.
- الأفراد الذين عملوا بالجيش الفرنسي سابقا أو المجندين حاليا. وذلك حسب تقرير إدارة الأمن الموجهة للمقيم العام 1941/01/03 نفس المصدر السابق.

74- 24 جوان 1940 : توقيع اتفاقية الهدنة بين فرنسا وايطاليا.

75- الأرشيف الوطني، كرتون 44 ج قائمة اسمية للأفراد المبعدين إداريا أو الموضوعين تحت المراقبة بين الفترة الممتدة من 1940/7/1 و 1940/11/8.

76- تنتمي هذه المرأة لعائلة مناهضة للفاشية وقد أكدت أنها ليست مناهضة للنظام وحسب بل هي تدافع عن مبادئ كبرى مثل السلم الديمقراطية، الحرية، العدالة …ولد أبوها في فلورنس Florence وقدم إلى تونس سنة 1896 .برز هذا التيار بصفة مبكرة مع الايطاليين الأوائل أو ما يسمون أنفسهم بالتونسيين القدامى (Les vieux Tunisiens) وتدعم مع ظهور الفاشية التي انطلقت في ممارستها اللإنسانية منذ وصولها للسلطة. انظر كتاب:

80Témoignage de Nadia Spano; « Les Italiens antifascistes en Tunisie » in Les relations tuniso- italiennes dans le contexte du protectorat .p276- 277

77- بسيس، المتوسط ... م ص 311.

78- رسالة من مصالح الأمن إلى المقيم العام بتاريخ 1941/1/3 غير مرقمة، أرشيف الإقامة العامة.

79- إحصائيات عن حجم الايقافات والعقوبات الإدارية المسلطة قدمها الجهاز العسكري بتاريخ 1943/06/12 أرشيف الإقامة العامة ص 1583، م 2 ورقات 548/547

80- الحناشي (عبد اللطيف)، ذكر سابقا، ص 144.

81- رسالة الجنرال ماست المقيم العام الفرنسي بتونس إلى قائد القوات الفرنسية بتونس مؤرخ في 1943/08/03 من قائد الأمن العسكري، أرشيف الإقامة العامة ص 1583م 2 ورقات 545 .

82- أرشيف الإقامة العامة ص 2366 تقرير سري للغاية 1943/07/16 بعنوان (مشكل الإبعاد).أورده عبد اللطيف الحناشي " إبعاد الأوروبيين...." ذكر سابق ص146

83- مذكرة سرية للغاية مؤرخة في 1944/05/29 للمقيم العام بتونس تحت عنوان (ترحيل الايطاليين) انعقد هذا المؤتمر بالجزائر بتاريخ 1944/05/26 ومن الحاضرين 3 أعضاء عن وزارة الشؤون الخارجية عضو عن وزارة المالية وعضوان من الإقامة العامة بتونس ... وردت في أرشيف الإقامة العامة ص 2366.

84- بيترو ناني : 88PiteroNanniرجل سياسة ايطالي ينتمي للحزب الاجتماعي ولد في 9 فيفري 1891 وتوفي 1 جانفي 1988 شغل عديد المناصب الهامة من بينها وزير الشؤون الخارجية.

85- M.A.E, série : Tunisie, F.D.R, C2790,BN°911, D5 : Rapport franco-Italiens, f.NN (Tunis le 25 décembre 1946).

86- M.A.E, série Tunisie, F.D.R, …op.cit. « On déclare que les dirigeants français ont pris une mesure non humaine peu digne d'une nation civilisée comme la France ».

87- M.A.E, série : Tunisie, F.D.R, …op.cit. « … Ils craignent en effet que les mesures prises à l'encontre des médecins et pharmaciens soient étendues aux commerçants, agricultures, industrialiste … »

88- Ibidem- « Par ailleurs les médecins italiens soulignent avec satisfaction la sympathie manifeste à leur endurait par beaucoup de français qui n'ont pas manqué de faire ressortir le caractère humain de la décision du gouvernement français et la nécessite d'abroger cette mesure ».

89- Cellérier (Jean), « l'accord France italien et la situation des Italiens en Tunisie » in Annales de Géographie. T 44. N°249.1935 Buenos Aires. Etude de géographie Urbaine p.328 – 329. « Les Italiens avaient en Tunisie une situation spéciale qu'ils devaient en fait à leur importance numérique en droit, au régime déterminé par les conventions de 1896».

90- انظر أ.و.ش.خ، البكرة 911، الملف عدد 2790 : العلاقات الفرنسية الايطالية، الملف : اتفاقيات 1896.

91- M.A.E, série : Tunisie, F.D.R, C2790, D5, BN :R 911,. Fnn « ces conventions demeurent inapplicable à compter du 10 juin 1940 date a laquelle l'entrée en guerre de l'Italie contre la France a rendu caduques les dits conventions… »

92- M.A.E, Série : Tunisie, F.D.R, C2790,D5, BN :R 911f : N.N

93- M.A.E…op.cit. B : N° R 911, f.NN titré : communique du 1er Mars 1945 « … c'est sur les principes généraux du droit international que seront fondée les conditions de séjour et de travail des ressortissant Italiens établis dans la régence ».

94- M.A.E……op.cit. B.R911, f.N.N date 2 mars 1945 (Note).

95- Journal le Républicain de Tunisie, 14 Mars 1945 « Beaucoup ne sont fait inscrire au « fascio » que pour pouvoir obtenir des papiers indispensables a leur état civil ou à leur profession … »

96- أثبتت عديد الدراسات أن هناك فصل في أذهان الفرنسيين بين النظام الفاشي والشعب الايطالي وذلك يعود في الحقيقة إلى عدّة أسباب لعل من أهمها :

- تواجد عدد هام من الايطاليين في فرنسا اندمجوا في هذا المجتمع وعبروا قبل الحرب العالمية الثانية عن تصديهم للنظام الفاشي.
- منظمات الهجرة المناهضة للفاشية في فرنسا والذين تصدوا علنا لسياسة موسوليني منذ سبتمبر 1939 وأعلنوا عن مساندتهم لفرنسا في حربها ضد دول المحور…انظر:
- Guillen (Pierre), « Les Relations Franco-Italiennes après la chute du Fascisme » In Mélanges de l'Ecole française de Rome Moyen Age, Temps modernes. p434-435

97- Journal le République 23 – 03- 1949.

98- M.A.E….op.cit. B : N° R 911…. op.cit. f .N.N : Note dater :1945/03/05 تقرير بتاريخ

99- سياسي إيطالي ولد في 18 أكتوبر 1873 وتوفي في 20 أفريل 1951 بروما.

100- M.A.E …. Op.cit.

101- M.A.E ; Série: Tunisie. F.D.R, C2790, Ds1 : les conventions de 1896, B N R911 F Nn« …et d'autant plus injuste que les Italies ont avant et pendant l'occupation manifesté une haine tenace a notre en droit."

102- M.A.E ; Série: Tunisie. F.D.R, C2790…op.cit.

103- M.A.E ; Série: Tunisie. F.D.R, C2790, Ds1: les conventions de 1896, B N R911 F Nn «… ils faut observer qu'ils sont toujours les premiers à être victimes des dissentiments qui surgissent entre les différentes couches de la population ».

104- M.A.E ...op.cit. BN° R 911, SD : Acquisition de la nationalité française f. NN : Note 17/12/ 1943 « ... les ouvriers déclarent que : nous voyons dans un avenir rapproché ou lointain : Italien ou Français, cela nous importe peu. Ce qui nous intéresse c'est de gagner notre vie tranquillement sous n'importe quel pavillon... les gouvernant français et italien ont beaucoup promis et rien tenu… Aussi nous ne demandons qu'a vivre en paix sous n'importe quel régimes français ou italien de toute tendance politique, anglais, turc ou américain »

105- Annuaire statistique de la Tunisie 1940-1946, P13

106- Ancienne dénomination Thala.

107- المراقبة المدنية بالمهدية أنشأت في 30 أكتوبر 1941 وكانت تابعة للمراقبة المدنية بسوسة.